أعباء الهجرة في اسرائيل

الهجرة اليهودية الكثيفة التي تواجهها اسرائيل حالياً من الاتحاد السوفياتي، والتي يشير معظم التوقعات الى انها ستأتي بحوالى مليون مهاجر جديد خلال خمس الى عشر سنوات مقبلة، تفرض على الدولة العبرية اعباء اقتصادية كبيرة تزيد في حدتها الضغوط الاقتصادية التي تواجهها اسرائيل، حالياً، في مجالات الانتاج والتصدير والبطالة، وتعطي الولايات المتحدة الاميركية، بالتالي، فرصة لممارسة نوع من الضغط على اسرائيل، بهدف اظهار شيء من المرونة على الصعيد السياسي مقابل الحصول على الدعم المالي المطلوب. ومن جهة أخرى، اعادت هجرة اليهود السوفيات، الذين ينتمون الى طوائف اليهود الاشكناز، ترجيح كفة الميزان الديمغرافي اليهودي في اسرائيل لصالح اليهود الغربيين، وفتحت الباب، مجدداً، أمام موجة من التوتر الاجتماعي وحركات الاحتجاج الجماهيرية التي سارع الى تزعّمها عدد من رموز حركة الفهود السود، وغيرهم من قادة حركات الاحتجاج في مطلع السبعينات.

الأزمة الاقتصادية ونفقات الاستيعاب

لخّص وزير المالية، اسحق موداعي، كآبة الوضع الاقتصادي في اسرائيل، في اثناء طرحه مشروع ميزانية اضافية لاستيعاب الهجرة بقيمة ٢,٥ مليار شيكل، وذلك في جلسة الكنيست التي عقدت في ٢٤/٧/١٩٩٠. فالجمود الذي يسيطر على القطاع الانتاجي في الاقتصاد الاسرائيلي مستمر منذ العام ١٩٨٥ تقريباً، وهي أطول مدة عرفتها اسرائيل، بما في ذلك الجمود الذي سبق العام ١٩٦٧. أمّا البطالة، فقد بلغت نسبة عشرة بالمئة من طاقة العمل في السوق، في حين ارتفع التضخّم الى مستوى ١٨ بالمئة. وفي الوقت الذي أعرب الخبراء الاقتصاديون عن دهشتهم لتزامن هاتين الظاهرتين في آن معاً، لا يجد وزير المالية الاسرائيلي حلاً الّا بالغاء ربط الاجور بمؤشر غلاء الاسعار، وجعل ربحية العامل قائمة على ربحية الوضع الاقتصادي، وهو حل من شأنه ان يضعه في مواجهة مباشرة مع الهستدروت (النقابة العامة للعمّال في اسرائيل) التي يسيطر عليها حزب «العمل» (**هآرتس**، ٢٥/٧/١٩٩٠).

هذه الميزانية الاضافية، التي اضطرت وزارة المالية الاسرائيلية الى طرحها في الكنيست، للموافقة عليها في منتصف السنة المالية تقريباً، تعتمد على تقليص النفقات الاعتيادية للوزارات بنسبة ١,٧ بالمئة، وتخفيض المساعدة الفورية المخصّصة لكل مهاجر بما يوفر ٦٠ مليون شيكل، كما سيتمّ توفير ٢٨ مليون شيكل بعد الاتفاق على ان تتحمّل شركة الطيران الاسرائيلية (العال) نفقات الاجراءات الامنية الخاصة بها. أمّا إلغاء المخصصات للولد الثاني للعائلات التي يتجاوز دخلها نسبة ١٥٠ بالمئة من الاجر المتوسط، فانه سيوفّر ٩٠ مليون شيكل؛ والى جانب ذلك سيتم إلغاء الدعم الحكومي لمادة الخبز وتخفيضه على الدواجن ومنتجاتها. وبالاضافة الى التقليص في النفقات العامة ستؤدي الزيادة في جباية الضرائب الى إضافة ٦٠٠ مليون شيكل على ايرادات الدولة؛ ولكن في المحصلة النهائية سيبقى هناك عجز بنسبة ٥,٥ بالمئة من الناتج القومي، وهي نسبة ليس لها مثيل في أي من البلاد الصناعية المتقدمة (**دافار**، ٢٥/٧/١٩٩٠).

هذه الاجراءات الاقتصادية الطارئة جاءت، في الواقع، نتيجة عجز الجهات الرسمية في اسرائيل عن تقديم توقعات صحيحة لمعدّلات الهجرة المقبلة من الاتحاد السوفياتي، والتي ارتفعت، خلال السنة الحالية، من عشرين الفاً في مطلعها، الى أربعين ألفاً في آذار (مارس)، لتصل حوالى مئة ألف مع بداية النصف الثاني منها، في حين يدور الحديث، الآن، حول اكثر من ١٥٠ ألف مهاجر يهودي من الاتحاد السوفياتي ينتظر وصولهم مع